

# ٩ الفصل

## المنجزات الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني، ١٩٩٣ حتى الوقت الحاضر



فتاتان فلسطينيتان في مدرسة تابعة للأمم المتحدة. (الصورة: الأمم المتحدة)

### بناء إدارة عامة في ظل السلطة الفلسطينية

يتمثل أحد الأهداف الواردة في إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (اتفاق أوسلو)، الذي وقّع عليه رئيس الوزراء إسحق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، في إنشاء سلطة فلسطينية للحكم الذاتي المؤقت، مع تأسيس مجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبقيام رئيس الوزراء رابين والرئيس عرفات بالتوقيع أيضاً في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ على الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا، بدأت المرحلة الانتقالية التي توخاها اتفاق أوسلو. وفي ١٧ أيار/مايو، نقلت

إسرائيل شؤون تسيير الإدارة اليومية في قطاع غزة وأريحا إلى السلطة الفلسطينية، بعد ٢٧ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي.

ومنح إنشاء السلطة الفلسطينية باعتبارها الهيئة الإدارية لغزة وأريحا الشعب الفلسطيني الفرصة لإقامة مؤسسات حكومته للمرة الأولى. وفي سنة ١٩٩٦، أجريت الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس السلطة الفلسطينية. وأعطيت للمجلس التشريعي الفلسطيني صلاحية صياغة التشريعات، بما في ذلك القانون الأساسي، الذي ينص على اتباع نظام يقوم على مبادئ السوق الحرة، والحق في الملكية الخاصة، مع وجود هيئة مستقلة لتسوية المنازعات، وسيادة القانون.

وبمساعدة من الأمم المتحدة، والمناخين الدوليين والمنظمات غير الحكومية، أسست السلطة الفلسطينية وزارات حكومية للصحة، والتعليم، والاقتصاد والتجارة، والثقافة، والبيئة، والمالية، والشؤون الاجتماعية، وغيرها من العناصر المؤسسية للدولة. ومن دواعي الأسف أن الفاصل المادي بين الضفة الغربية وغزة حتم ازدواجية إنشاء المرافق في هاتين المنطقتين.

وعلى الرغم من البيئة السياسية المعقدة، فقد بُذلت جهود جبارة، وأنفقت موارد كبيرة، من أجل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك ما يلي:

✱ تطوير القانون والمؤسسات؛

✱ بناء القدرات؛

✱ تطوير الهياكل الأساسية؛

✱ إيجاد بيئة تمكينية للنمو ولتنمية الاقتصاد الخاص؛

✱ تنمية الاقتصاد الريفي والبلديات؛

✱ توقيع الاتفاقات التجارية؛

✱ تشييد مطار غزة؛

✱ تطوير التجارة الدولية؛

✱ تدريب القوة العاملة لإكسابها المهارات.

وقامت إسرائيل بشكل متكرر، متذرعة بوجود تهديدات أمنية من الضفة الغربية وقطاع غزة، بإغلاق المعابر الحدودية من غزة والضفة الغربية

إلى إسرائيل. ومن الآثار المترتبة على هذا التدبير عرقلة تدفق العمال الفلسطينيين إلى مواقع أعمالهم في إسرائيل، بما لذلك من عواقب سلبية على الاقتصاد الفلسطيني.

### الإجازات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني الناجمة عن عملية السلام

كان للتحول من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية آثار هائلة على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. وقد شهدت الفترة منذ أواسط سنة ١٩٩٤ قيام السلطة الفلسطينية، مع إنشاء وزارات حكومية معنية بجميع المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحياة الفلسطينيين.

### دور الأمم المتحدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية منذ بداية عملية السلام

في حزيران/يونيه ١٩٩٤، قام الأمين العام، كوفي عنان، بتعيين تيري رود - لارسن، النرويجي، منسقاً خاصاً له في الأراضي المحتلة ليقوم بوظيفة منسق لجميع ما تقدمه الأمم المتحدة من معونات اقتصادية واجتماعية، وغيرها من ضروب المساعدة. وقد عين السفير رود - لارسن لتقدم التوجيه العام لبرامج ووكالات الأمم المتحدة، ولتسهيل التنسيق فيما بينها، ضماناً لاتباع نهج متكامل وموحد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من بين عناصره ما يلي:

#### إدارة الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية

شاركت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، في مشاريع تهدف إلى تحسين شبكات البحار والتصريف، والإمداد بالمياه، ضماناً لإمداد آلاف السكان بالمياه النقية. وواصلت الأونروا برنامجها لتنفيذ السلام، وهي مبادرة أطلقت في سنة ١٩٩٣، وأصبحت في تموز/يوليه ٢٠٠١ تشمل ٢٤٣ مشروعاً جارياً أو مقبلاً موجهاً نحو بناء الهياكل الأساسية وتحسين العمالة والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

وأُنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة مشاريع رئيسية للهيكل الأساسية، بما في ذلك إصلاح ٧٠ عيادة طبية ومراكز رعاية صحية أساسية، في المناطق النائية في كل أنحاء الضفة الغربية، وإصلاح شبكتي توزيع المياه في أريحا والخليل. وعمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع الجهات المانحة ووزارة العدل للانتهاء من مخططات تشييد محكمة جديدة في نابلس. وبالإضافة إلى ذلك، شرع البرنامج في مشروع لتشييد الجناح الجنوبي في مطار غزة الدولي.

وتعمل المنظمة البحرية الدولية على تنفيذ مشروع لتقديم المساعدة التقنية للسلطة الفلسطينية في إقامة إدارة بحرية. وتساعد هذه المنظمة أيضاً السلطة الفلسطينية في تأمين الأموال اللازمة لتشييد ميناء غزة. وتتولى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حالياً إنشاء مكتبة للأطفال في بيت لحم.

### بناء القدرات المؤسسية

قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجموعة من الدورات والوثائق والمواد التدريبية لقادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها ومدربيهم، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية.

وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتسهيل تقديم المساعدة التقنية والتمويل، إلى مكتب الإحصاءات المركزي الفلسطيني لغرض إجراء تعداد للسكان.

ووضعت اليونسكو المرحلة الثانية من مشروعها المعنون ”بناء القدرات والتدريب في مجال التخطيط البيئي والإدارة البيئية“.

ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم مشروع ”البوابة الفلسطينية“، الذي يقوم بتنفيذه البنك الدولي. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين فرص وصول القطاعين العام والخاص إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

وقدمت وكالة الطاقة الذرية الدولية المساعدة للسلطة الفلسطينية في شكل خدمات خبراء، وبرامج تدريبية، ومعدات.

ووفرت منظمة العمل الدولية المساعدة إلى وزارة العمل ونقابات الموظفين والعمال، في مجال بناء القدرات، ووضع استراتيجية وطنية لحماية العمال من المخاطر المهنية.

وتلقى ممثلو السلطة الفلسطينية الدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مما سمح لهم بالمشاركة في الاجتماعات التي تناول القضايا المتعلقة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

ووفرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قدراً كبيراً من التدريب من أجل إجراء دراسة استقصائية عن الصحة في سنة ٢٠٠٠.

### تنمية الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

**التعليم:** كانت الأونروا أكبر وكالات الأمم المتحدة مساهمة في قطاع التعليم. وبالإضافة إلى البرنامج العادي للتدريب أثناء الخدمة لموظفي التعليم، قدمت كلية العلوم التربوية في مراكز التدريب بام الله، تدريباً سابقاً للدخول في الخدمة يفضي إلى نيل الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) استفاد منه ٦٠٠ متدرب. وكان لليونيسيف دور أيضاً من خلال تنفيذها لبرنامجها للتعليم الأساسي. وقدمت اليونسكو طائفة من المساعدات التقنية إلى وزارة التعليم. وسيربط "مشروع الشبكة الحاسوبية المدرسية الفلسطينية"، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الآلاف من الطلبة بالمواد التعليمية الواسعة المتاحة عن طريق الإنترنت.

**الصحة:** بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، كان المستشفى الأوروبي في غزة، الذي تبلغ سعته ٢٣٨ سريراً، يعمل بكامل طاقته، وهذا المستشفى هو مشروع مشترك بين الأونروا، والاتحاد الأوروبي، والسلطة الفلسطينية، وقد تم تسليمه إلى وزارة الصحة الفلسطينية. ووفرت اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، التدريب لمدرسات مرحلة الحضانة، في ١٢ منطقة، في مجال الصحة النفسية والاجتماعية، والإسعاف الأوّلي، وإخلاء المباني. ومن التطورات الهامة في مشروع اليونيسيف للصحة والتغذية، التمكن لأول مرة من إنتاج الملح المزود باليود محلياً. وقد تحقق ذلك بالتعاون مع وزارات الصحة، والتموين، والتجارة، والصناعة.

**الرعاية الاجتماعية:** ركز برنامج الأغذية العالمي أنشطته الإنمائية على المجالات الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر وتدخلات الإغاثة الاجتماعية، بما في ذلك "عملية الإغاثة والإنعاش طويلة الأمد"، التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بغية تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة على الفئات الأكثر ضعفاً بين السكان الفلسطينيين غير اللاجئين، والتي تشمل أكثر من ١٠٠.٠٠٠ نسمة. واتسمت الجهود الجارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتخفيف وطأة الفقر، في سنة ٢٠٠٠، بالشروع في "الدراسة الفلسطينية القائمة على المشاركة لتقييم آثار الفقر"، وستتيح هذه الدراسة الأدوات المنهجية اللازمة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي من أجل تنفيذ برنامج تخفيف وطأة الفقر، الذي يدعمه أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

**حقوق الإنسان:** قدمت اليونيسيف الدعم لوزارة التعليم في إدخال التعليم الموازي باعتباره استراتيجية وقائية لمناهضة عمالة الأطفال. وعُقدت عدة حلقات عمل تدريبية بشأن اتفاقية حقوق الطفل، للمدرسين والعاملين الاجتماعيين. وقدمت اليونيسيف أيضاً المساعدة التقنية والمالية لصياغة الميثاق الفلسطيني الأول لحقوق الطفل. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، من خلال برنامجه المتعلق بحقوق الإنسان للمرأة، الدعم لمبادرات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في مجال منع العنف الموجه ضد المرأة.

**المرأة:** واصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تنفيذ مشاريع تهدف إلى بناء قدرات اللجنة المشتركة بين الوزارات للنهوض بالمرأة، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وشبكة المنظمات غير الحكومية، لتنفيذ الولايات المنوطة بها وفقاً لمنهاج عمل بيجين. وتشجع الأونروا إتاحة الائتمانات للمرأة من خلال برنامج مجموعتها التضامنية للإقراض، وتقتصر القروض التي تقدمها هذه المجموعة على المشاريع الصغرى التي تملكها نساء.

**القطاعات الإنتاجية:** تشمل القطاعات الإنتاجية الصناعة، والسياحة، والزراعة، والأنشطة المدرة للدخل، التي يتولاها إلى حد كبير القطاع الخاص. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأنشطة التي تدعم التنمية الريفية والاقتصادية، والحماية البيئية، والإنتاج الزراعي.

وشاركت اليونسكو في عدة مبادرات أتخذت لحماية التراث الثقافي، بما في ذلك المرحلة الثانية من مشروع للحفاظ على قصر هشام وما به من قطع فسيفساء، وتوفير المعدات اللازمة لحماية المواقع الأثرية في أريحا. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) برنامجها للدعم المتكامل للصناعة الفلسطينية، بما في ذلك إنشاء وتدريب فريق من الخبراء من وزارة الصناعة والاتحاد الفلسطيني للصناعات في مجال تحديد وتقييم واختيار مشاريع رائدة للارتقاء بالمستوى الصناعي. وتم التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية لإنشاء وحدة تشجيع الاستثمارات الصناعية داخل وزارة الصناعة.

### التقدم الاجتماعي المحرز في ظل السلطة الفلسطينية

**المرأة:** كان للآثار الاجتماعية لعملية السلام تأثير هام بشكل خاص على حياة المرأة وأنشطة المنظمات النسائية. وكان بين أوائل المسائل الهامة في هذا الصدد الإفراج عن السجينات الفلسطينيات في سنة ١٩٩٥.

وقد ظلت النساء الفلسطينيات اللواتي كان لهن دور نشط في الانتفاضة الأولى، مهتمات بالشؤون النسائية منذ إنشاء السلطة الفلسطينية. ووضعت المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان شرعة لحقوق المرأة، إثر إصدار مشروع القانون الأساسي الفلسطيني، وركزت هذه على القانون الإجرائي والإداري، لأهميته في تنفيذ هذه الشرعة. وقامت العناصر النسائية النشطة بتحليل قانوني للقوانين القائمة من منظور جنساني، واستعراض تنفيذها، وأدرج التحليل في دليل للتدريب في مجال اكتساب المعرفة القانونية.

وبحثت النساء الفلسطينيات النماذج أو الآليات التي ستكون الأنسب لمعالجة مسائل المرأة في الحكومة المقبلة. وقد ناقشن أيضاً ما إذا كان ينبغي دمج مكتب شؤون المرأة الذي أنشئ حديثاً كجزء من السلطة الفلسطينية أو معاملته كهيئة مستقلة. وقد أصبحت اللجنة الفنية لشؤون المرأة، التي أنشأتها السلطة الفلسطينية، منتدى لمناقشة الشواغل التي تعبر عنها المنظمات النسائية غير الحكومية، وتناولت تعميم المسائل المتعلقة بنوع الجنس في السياسات الإنمائية. وأنشئت داخل وزارة التخطيط إدارة لتعميم منظور المساواة بين الجنسين.

وقامت المنظمات النسائية باستعداداتها الخاصة للانتخابات الفلسطينية المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ووفقاً لما أفادت به اللجنة المركزية للانتخابات، شكلت النساء ٤٩ في المائة من الناخبين المسجلين. وكان عدد المرشحين للمجلس التشريعي الذي يضم ٨٨ مقعداً، ٦٧٦ شخصاً بينهم ٢٨ امرأة فقط (أي ما نسبته ٤ في المائة). وكانت السيدة سميحة خليل من رام الله هي المنافسة الوحيدة للسيد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، في الانتخابات التي عُقدت لاختيار رئيس السلطة التنفيذية للمجلس الفلسطيني. وانتُخبت خمس نساء في المجلس الفلسطيني، أي بنسبة تمثل ٦,٥ في المائة.

**التعليم:** تُبين جميع القياسات الإحصائية التي استخدمها مكتب الإحصاءات المركزي الفلسطيني وجود زيادة مطردة في عدد الطلبة، والمدرسين، والمدارس منذ بداية نظام الحكم الذي أقامته السلطة الفلسطينية. بيد أنه مع استمرار الأزمة السياسية، أصبح ذلك التقدم معرضاً لخطر جسيم. ولقد كان لعوامل مجتمعة تمثلت في الإيرادات المحصّلة محلياً، والمساعدات المقدمة من المانحين، وتقديم الائتمانات، أهمية حاسمة في ضمان قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار في إتاحة التعليم ودفع رواتب الموظفين الحكوميين. بيد أنه حتى مع وجود هذه المساعدة السخية، فإن السلطة وجدت نفسها مجبرة على ضغط النفقات، نتيجة للتدني العام في الإيرادات الضريبية، الذي يعود إلى استفحال الأزمات واستمرار إسرائيل في عدم دفع الإيرادات الضريبية التي قامت بتحصيلها ولكنها لم تنقلها إلى السلطة. هذا علاوة على أن العديد من الأطفال والشبان الفلسطينيين انقطعوا عن الدراسة بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل بشكل منتظم على الحركة، فأصبحوا غير قادرين الآن على الوصول إلى مدارسهم على أساس يومي.

### النقد الاقتصادي الحرز في ظل السلطة الفلسطينية

منذ سنة ١٩٩٤، تمكنت السلطة الفلسطينية، بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما من الهيئات الدولية، من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية توفرت لها من خلال الجمع بين شتات من العناصر. وعلى وجه الخصوص، شكّل وضع أول خطة ثلاثية السنوات للتنمية

الفلسطينية، في سنة ١٩٩٨، معلماً رئيسياً في تطور السلطة الفلسطينية. وقدمت الأطراف المشاركة في العملية الإنمائية أيضاً مساهمات هامة لتنمية القطاع الخاص، تمثلت في تقديم الائتمانات، وتنمية المناطق الصناعية، والبحوث، والمساعدة التقنية، والتدريب المهني. بيد أنه، كما يشير التقرير الخاص عن اقتصاد القطاع الخاص للصفة الغربية وقطاع غزة، الذي أعده منسق الأمم المتحدة الخاص للشرق الأوسط وعملية السلام في سنة ١٩٩٨، فإن توفير قدر أكبر من الاستقرار السياسي سيخفف من الضغوط على ميزانية السلطة الفلسطينية، وسيسمح بتخصيص مزيد من الموارد للاستثمار العام، عوضاً عن تخصيصها للاستهلاك العام، من أجل التخفيف من الآثار الاجتماعية المترتبة على عمليات الإغلاق.

وباعتبار الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً صغيراً ومفتوحاً، ذا موارد طبيعية محدودة، فإن التنمية الطويلة الأجل تتوقف على وجود نشاط تصديري هام واعتماد على الموارد البشرية. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى إنشاء هياكل أساسية تجارية، ومزيد من الحرية في الوصول إلى الأسواق الإقليمية، من خلال نقاط العبور الحدودية. ومن شأن ذلك أن يتيح للصفة الغربية وغزة تنشيط اتفاقات التجارة الحرة المعقودة مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والبلدان المجاورة، والإفادة منها، وتحسين الفرص للعمالة. ومن شأن وجود نشاط تصديري أكبر أن يحفز النمو في الأنشطة الاقتصادية غير المرتبطة مباشرة بالتصدير، مثل الإنشاءات والعديد من الخدمات. وفضلاً عن ذلك، سيتيح توفر الاستقرار السياسي، والمزيد من حرية الحركة، استخداماً أمثل للأصول الثقافية من خلال السياحة.

وتبين البحوث التي أجراها مكتب الإحصاءات المركزي الفلسطيني أنه منذ بدء عملية السلام، حدثت زيادة مطردة في مشاركة قوة العمل وانخفاض في معدل البطالة العام، واستمر ذلك حتى الربع الأخير من سنة ٢٠٠٠، عندما تسبب تصعيد الأزمة السياسية وتزايد عمليات إغلاق الحدود إلى تراجع حاد في كلا هذين الاتجاهين.

وفي حين أنه من الجلي أن الأزمة قد أدت إلى اضمحلال الفوائد الجنية من جهود التنمية المبدولة منذ سنة ١٩٩٤، فإن الكيفية التي سيتمكن بها

الاقتصاد من تجاوز الأزمة، والفترة التي سيستغرقها ذلك، تبدو أقل وضوحاً. وبحسب ما جاء في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن الاقتصاد الفلسطيني، الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، فإن الأزمة أدت إلى صرف انتباه أوساط المانحين عن المشاريع الإنمائية التي وضعت لتحسين قدرة الاقتصاد الإمدادية الهادفة إلى إيجاد فرص عمل وتوفير دعم للميزانية في حالات الطوارئ. ويتوقع أن يبلغ العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية ٥٢٤ مليون دولار في سنة ٢٠٠١، أو حوالي ٢٥ في المائة من ميزانية الطوارئ لتلك السنة، كما أن التزامات ديون السلطة الفلسطينية قد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً.

وفي وقت سابق من السنة، كان منسق الأمم المتحدة الخاص، السيد تيري رود - لارسن، قد أعلن النتائج الرئيسية التي توصل إليها تقريره مستكمل عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لاستمرار الصراع وسياسات الإغلاق. ووفق التقديرات التي جاءت في تقريره، فإن الاقتصاد الفلسطيني قد عانى من خسائر في الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز ٩٠٠ مليون دولار منذ بداية الأزمة. وفضلاً عن ذلك، فإن الخسائر في دخول الأيدي العاملة تجاوزت ٢٤٠ مليون دولار. وقدر إجمالي قيمة الخسائر بمبلغ ١١٥٠ مليون دولار، أي ما يشكل: ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لسنة ٢٠٠٠. وتسببت أيضاً الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية، وتكلفة العناية بما يزيد على ١١٠٠٠ فلسطيني مصاب، والخسائر المالية، وغير ذلك من الآثار المترتبة على عمليات الإغلاق، خسائر أخرى تقدر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات.

وأخيراً، فإن من الأهمية بمكان ملاحظة أن عمق واستمرار الأزمة الحالية، بالمقارنة بفترات الأزمات والانتعاش السابقة، لم يسبق لهما مثيل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تمكن الاقتصاد الفلسطيني أخيراً من تجاوز منعطف الفترات السابقة من التدهن الاقتصادي الناتج عن الأزمات، وذلك بعد أن شهد ثلاث سنوات من الانتعاش. بيد أنه حتى إذا تم التوصل بسرعة إلى حل سياسي يواكبه رفع كامل للقيود المفروضة على الحركة، واستئناف الحياة الاقتصادية "الطبيعية"، فإن الانتعاش الاقتصادي الفعلي سيتطلب وقتاً طويلاً، وقدراً كبيراً من الموارد، واهتماماً سياسياً متواصلاً من جميع الأطراف صاحبة المصلحة في عملية التنمية الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية.

## حقوق الإنسان في ظل السلطة الفلسطينية

أعلنت السلطة الفلسطينية التزامها بحماية حقوق الإنسان في كل أنحاء المنطقة الخاضعة لسيطرتها. بيد أن المقرر الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المعني بحالات الإعدام خارج إطار القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، بكر والي إنداببي، ذكر في تقريره عن عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩، أنه قد نما إلى علمه ادعاءات بوقوع حالات تعذيب وإساءة معاملة، بشكل منتظم، في مراكز احتجاز معيّنة في غزة والضفة الغربية. وعلى الرغم من أنه أشار إلى إجراء تحقيقات في بعض هذه الحالات، فإن النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها هذه التحقيقات لم تُنشر قط. ويبدو أن بعض أعضاء جهاز الأمن الفلسطيني الوقائي، والشرطة البحرية، فضلاً عن بعض أعضاء جهاز الاستخبارات، كان لهم ضلع في حالات الوفيات أثناء الاحتجاز التي تم الإبلاغ عنها. وبالإضافة إلى ما سبق، ذكر المقرر الخاص أنه حتى في بعض الحالات التي قُدم فيها المسؤولون عن هذه الوفيات إلى العدالة، ظلت المعلومات المتعلقة بظروف وفاة الأشخاص المعنيين طي الكتمان. وأشار المقرر الخاص أيضاً إلى ما ذُكر عن أن السلطة الفلسطينية قد أصدرت أحكاماً بالإعدام بعد إجراءات لم يُتَح فيها للمتهمين التمتع الكامل بالحقوق والضمانات المتعلقة بإجراء محاكمة عادلة، كما هو منصوص عليه في الصكوك الدولية ذات الصلة.

ومن جهة أخرى، ذكر تشينمايا ر. غاربخان، منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، في دراسته الاستقصائية عن تطور سيادة القانون في الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية في سنة ١٩٩٩، أنه خلال السنوات الخمس الماضية، تزايد تركيز الجهد الدولي المبذول لتقديم الدعم الإنمائي للضفة الغربية وقطاع غزة على تعزيز القطاع القانوني الفلسطيني ونظام العدالة.

وجاء الاهتمام بهذا القطاع في غمرة الإدراك المتزايد، من جانب المجتمع الدولي، فضلاً عن المؤسسات القانونية الفلسطينية والمجتمع المدني، لأهمية الدور الذي تؤديه سيادة القانون في ضمان استدامة أشكال عديدة أخرى من المساعدة الإنمائية.

وعلى الرغم من وجود عقبات كأداء تعترض سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي بسبب استمرار الأزمة السياسية، فإن ما تمخضت عنه عملية السلام من نتائج في جميع مجالات الحياة الفلسطينية أمر يبعث على الإعجاب. بيد أنه ما لم يكن هناك سلام حقيقي يقوم على قرارات الأمم المتحدة الحالية، فلا مفر من أن يظل أي تقدم يحرز في المستقبل محدوداً.